

تونس في:

منشور عدد 22 لسنة 2019

29 اغريل 2019

## الى السادة:

- الرؤساء المديرين العامين للمؤسسات والمنشآت العمومية للصحة
- المديرين العامين للمؤسسات العمومية للصحة
- المديرين الجهويين للصحة.
- المديرين العامين والمديرين وكواهي المديرين ورؤساء المصالح بالإدارة المركزية

الموضوع: - حول حسن تطبيق قانون النفاذ الى المعلومة.

- المراجع: - القانون الأساسي عدد 22 مؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ الى المعلومة.
- المنشور الحكومي عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018.

وبعد، عملا بالقانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق

في النفاذ الى المعلومة، وضمانا لحسن تطبيقه، الرجاء اتخاذ الإجراءات التالية:

1. تحيين القائمة الاسمية للمكلفين بالنفاذ الى المعلومة ومن ينوبهم على أن تتضمن أسماء المعنيين بالأمر وبيان الصفة والعناوين الالكترونية وأرقام الهاتف والفاكس المتصلة بمراكز عملهم والحرص على ألا يكون رئيس الهيكل هو نفسه المكلف بالنفاذ تعزيزا لمبدأ الحياد والشفافية.
2. على مكاتب الضبط بالهيكل المركزية والجهوية توجيه كل المطالب والمراسلات الخاصة بالنفاذ الى المعلومة الى المكلفين بالنفاذ باعتبارهم همزة الوصل بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والهيكل.
3. العمل على تسهيل مهمة المكلفين بالنفاذ الى المعلومة وتقديم المساعدة اللازمة لهم وتوفير المعلومة ضمن الأجال القانونية.
4. العمل على استكمال تنظيم الأرشيف بكل هيكل والحرص على اعتماد منظومة لتصنيف الوثائق الإدارية لتسهيل النفاذ اليها.

5. ضرورة انجاز موقع واب رسمي بالنسبة للهيكل التي لا يتوفر لديها موقع، والحرص على نشر كل المعطيات المنصوص عليها بالفصول 7.6 و8 من القانون وتحيينها على الأقل مرة كل ثلاث أشهر وعند كل تغيير يطرأ عليها، مع ضرورة التنصيص على تاريخ اخر تحيين.
6. رصد الاعتمادات اللازمة لكل البرامج والأنشطة المتعلقة بالنفاذ الى المعلومة، ويشمل ذلك الاعتمادات التي سيتم رصدها لعمليات التكوين والوسائل المادية واللوجستية الضرورية لتيسير عمل المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة وتمكينهم من القيام بمهامهم على أحسن وجه.
7. التنسيق مع خلية النفاذ الى المعلومة بالإدارة المركزية قصد برمجة دورات تكوينية في المجال وبمادة موحدة، لمزيد فهم القانون وتسهيل تطبيقه.

ونظرا لأهمية الموضوع الرجاء الحرص شخصيا على تجسيم هذه المقترحات في أقرب الآجال، وموافاة خلية النفاذ الى المعلومة بالديوان بتقارير سنوية حول مطالب النفاذ الى المعلومة الواردة على مصالحكم ومآلها، والإجراءات التي وقع اتخاذها.

**وزيرة الصحة بالنيابة**

وزيرة الصحة بالنيابة  
الركترة سمية بلال السليبي